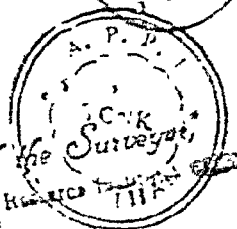


على ثلاثة اصناف مشهور وغريب وقيل الغريب والغريب
كحديث الزمري واشباهه ممن يجمع حديثه بعدائه وضبطه
واذا انفرد بالحديث رجل فهو غريب وان رواه اثنان او ثلثه
فغريب وان رواه جماعة كثيرة فمشهور ينفيد اليقين عموماً
والاحاد ينفيد علما ظنيا الا في بعض الاوقات من كثر الطريق
فبعض الاحاد يكون مقبولا والعمل عليه واجب ان كان راويه صادقا
وصالحا لبعضه مردودا ان كان كاذبا وناسيا وان كان ثقة
فبسيلا الترجيح بغير حفظ وضبط او كثرة عدد او وجود اخر
من التزجيحات فالراجح محفوظ والمرجح شاذا وان دلس فليس
واضطرب فمضطرب وان دبح فيه فمدبر وعن بعض فاعلم
ان مقبول الاحاد ايضا على نوعين صحيح وحسن الصحيح ساروا به
صلحاء زهاد في سائر الازمان على التواتر ولم يكن فيهم عيبا
حقيا ولا فحشا عند اهل الاعتبار ثم الصحيح على سبعة اقسام
اولا ما كان على طريق البخاري ومسلم وهو عمدة من سائر الاقسام
يقال لها متفق عليه وثانيها ما كان في البخاري فقط وثالثها كذلك
في مسلم ورابعها على طريقهما وشرطها وخامسها ما كان على
نهج البخاري فقط وسادسها كذلك في المسلم وسابعها على

بنحوها وغيرهما وصححه اصل الحديث ايضا والحسن كالصحيح
 لكن لا يكون راويه كراويه مع ان يكونا مقبولين والعمل ^{عليهما}
 واجب لكن الصحيح اورد والحسن اقل فاما مردودا لاجاد الذ
 لا يكون ذاب الحجة فهو ضعيف قيل ما لم يجمع فيه شروط الصحيح
 والحسن فتفاوت درجته في الضعف بحسب بعده من شروط ^{لصحة}
 والحسن وان كان راويه من بين ساقطاً او مطعوناً ثم ان كان
 ساقطاً من ابتداء السند والسند اخبار عن طريق المتن والمتن
 الفاظ الحديث التي تقوم بها المعنى فعلق وان كان من
 انتهاء السند وهو الذي ما كان فيه صحابي مذكور فمرسل و
 ان كان الراويان ساقطين معا ففضل في المنقطع قبل وهو ليس
 بحجة على الاصح وان كان كاذبا فحديثه موضوع وان كان ^{متبعيا}
 بالكذب فتروك وان كان غافلا وغالطا ناسيا او كثير الوهم او ^{سقا}
 او مبتدعا او كان روايته مخالفا عند المحدثين فمنكر والتفصيل
 في المطومات من الاعتبار قد تمقها العبد المذنب الراجي

الى الله العلي التوي محمد
 الدعاء العبد الله غفر
 الذي اذنت وخط
 تمت بالخيار
 عثمان بن
 ادم في



Office of the Surveyor
 Pakistan Oriental Research Institute